من باب فتنتج من الشكل الثالث من دا نجعلها كبرى الشكل د ج ينتج من الثالث
المطلوب و اعلم ان محصل الافتراض ملموان يؤخذ مقدمة من مقدمتي القياس
تحمل و تصف موضوعها و محمولا على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كليتان
وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار سايرا نزلوه محل البعض و نتيجتها
بد فان قلت يجب ان لا يتعدد ذات الموضوع بل يكون منحصرا في فرد فلا يكون
كليا لانقضاء الكل تعدد الا فرد فتحصل قضيتان شخصيتان و قد سبق
ان الشخصيتان في الانتاج بمنزلة الكليتين على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم الشكل ان
احد الوصفين متوقف الا و يكون احدى مقدمتي الافتراض محمولا للحد
الاوسط ينتظم مدى المقدمة الافترانية مع المقدمة الاخرى القياسية و تنتج
فاذا اضيفت الى المقدمة الاخرى الافترانية يحصل النتيجة المطلوبة في الافتراض
قياسان زعم القوم ان احدهما لابد ان يكون على نظم الشكل الاول و الآخر
على نظم ذلك الشكل المطلوب انتاجه و ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض
ليس في خامس من الشكل الذي الواحد القياسين منه من الشكل الثاني و الآخر
الشكل الثالث و الافتراض في الثاني و الثالث بل قد يقرر
فانه يمكن ان يتبين بحيث ان يكون القياس الاول من الشكل الاول و
الثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول و الثالث اظهر و ابين
من الاستنتاج من الرابع و الاول ثم انك ترا هم يقتصرون في باب العكوس

في

حصر الضروب الناتجة عن الخمسة
الاول و ذكر مع العدم انتاج الثلثة الاخيرة
الاختلاف في القياس مع بسيطين و نحو
مصحح نشيط ظ كون السالبة عكسا من احدى
الخاصتين فسقط ما ذكروه مدة الاختلاف في

في الكليات و لا يقتضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات و هو ايضا ليس بمستقيم
مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني و الثالث لا يتم فالمقدمة الكلية لان احد قياسيه
انما يتم على شرائط الانتاج او مرتب على ضروب الضرب المط انتاجه و اما
الافتراض في الشكل الرابع فقد تتم المقدمة الكلية لجواز كبرى الضرب الاول و صغرى
الضرب الرابع و عليك الاعتبار و الامتحان بما اعطيناك من القانون كمال و المقدمون
لما اهملوا المتقدمون كانوا يحصرون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الثلث الاول و كانه
عندهم ان الضروب الثلث الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضرب
السادس فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان و كل فرس حيوان و كل
ناطق حيوان و اما في السابع فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق و بعض
الفرس ليس بانسان او بعض الحيوان ليس بانسان و اما في الثامن كقولنا لا
لاشئ من الانسان بفرس و بعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان
و اشار المصنف الجواب بان بيان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم اذا كان
القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنا نشترط في انتاجها ان يكون
السالبة المستعملة فيها من احدى الخاصتين فلذلك تنهض تلك النقوض عليها و
اعلم ان انتاجها بناء على ان السالبة الجزئية لازمة لعكس الكلية لان الناس
و السابع انما يتم اذا لم يكن الاول و الثالث بعكس و الثامن انما يتم لو كان
بحيث اذا بدل مقدماته حصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة

Copyright Binghamton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)